

## مصر ترفع سعر زيت التموين المدعم مع صعود أسعاره عالمياً

بهدف الإطمئنان على توافر زيوت الطعام باعتبارها واحدة من أهم السلع الأساسية والإستراتيجية. وشدد المصليحي على أن السوق المصرية تلبى الاحتياجات اللازمة من الزيوت، من خلال الإستيراد للمادة الخام من الخارج أو السوق المحلية، ومن الملاحظ خلال الفترة الماضية والممتدة منذ ديسمبر 2020 حتى مايو 2021 أن أسعار الزيوت العالمية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وزيادة مضطربة في سعر المادة الخام، وصلت إلى ما يقرب من 21.500 ألف جنيهة للطن الواحد، وهو ما انعكس على أسعار الزيوت الحرة داخل البلاد.

95 في المئة من استهلاك الزيت، تستورده مصر من خلال الهيئة العامة للسلع التموينية

وجاء في البيان "وحتى يمكن حماية السوق من الممارسات الضارة في حالة وجود اختلاف للأسعار، ونظراً لتحمل الشركة القابضة وتأثرها بزيادة سعر الزيت بالتموين 800 ملي بالسعر المعلن 17 جنيهها، وأن تكون عبوة 1 لتر بسعر 21 جنيهاً للمستهلك النهائي، اعتباراً من 1 يونيو 2021".

وتدعم مصر نحو 71 مليون مواطن من خلال 21 مليون بطاقة تموين، تخصص نحو 21 جنيهها شهرياً (1.1 دولار) لكل مواطن مقيد في البطاقات التموينية لشراء ما يحتاجه من سلع بالأسعار المدعمة. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة عليا للزيوت بعضوية الجهات المعنية ذات الصلة بهذه السلعة الإستراتيجية لتتجمع كل ثلاثة أشهر وكلما اقتضت الحاجة لمراجعة موقف توافر الأرصدة والتعاقدات والكميات الخام والمعبأة المتوفرة، وإتاحة هذه الكميات بالأسواق بأسعار عادلة لكافة أطراف المنظومة وفي مقدمتها المستهلك المصري.

وستسمح هذه المبادرة بمواجهة أي أزمات أو اختناقات قد تحدث لأي سبب من الأسباب، وبسرعة التعامل معها لضمان استمرارية الإمداد والصرف لدى كافة فئات ومناخد التوزيع، وكذلك تخصص اللجنة بتهيئة المناخ اللازم لهذه السلعة دون حدوث تشوه سعري أو إغراق أو نذرة سعرية.

القاهرة - لجأت الحكومة المصرية إلى زيادة سعر التموين المدعم مع ارتفاع أسواق السلع في ظل صعود أسعار زيوت الخام العالمية. وقالت وزارة التموين المصرية الأحد إنه تقرر رفع سعر زيت التموين المدعم 23.5 في المئة إلى 21 جنيهها (1.34 دولار) للعبوة سعة لتر واحد عقب زيادات في أسعار الزيوت الخام العالمية. وأضافت الوزارة أن أسواق الزيوت الخام العالمية شهدت في الآونة الأخيرة "ارتفاعاً ملحوظاً" وأن لجنة ستتشكل لمراجعة الأسعار كل ثلاثة أشهر.

وقال بيان من الوزارة إن مصر تستورد حوالي 95 في المئة من استهلاكها من الزيت، من خلال الهيئة العامة للسلع التموينية. وقال مصدر تجاري "من المنتظر تراجع الأسعار قليلاً في وقت لاحق من العام الحالي. لكن لن يكون تراجعاً كبيراً ولذا قررنا المضي قدماً ورفع الأسعار بدلاً من انتظار تراجع حد لن يأتي". وكان سعر العبوة سعة لتر من زيت التموين - المكون من خليط من زيت الصويا وزيت زهرة الشمس - 17 جنيهها قبل الزيادة لمستحقي المقررات التموينية. وأضافت الوزارة أن عبوة جديدة حجم 800 ملي ستطرح بسعر 17 جنيهها.

وقال متعاملون إن الأسعار الجديدة ستسمح للحكومة بتغطية التكلفة إن لم تحقق ربحاً طفيفاً. وقال متعامل إن تغيير السعر قد يزيد القدرة التنافسية لمنتجات القطاع الخاص. وأفاد متعامل مصري "زجاجات زيت زهرة الشمس أو زيت الصويا تباع في متاجر البقالة العادية بما لا يزيد كثيراً على 21 جنيهها، مما يعني أن المستهلكين قد يشترونها ويستغلون نقاط الرصيد التمويني لشراء سلع أخرى".

ويشمل برنامج المواد التموينية سلعاً أساسية مثل الخبز والأرز، ويستفيد منه أكثر من 60 مليون مصري من أصل 100 مليون هم إجمالي عدد سكان البلاد. وقد رصدت الحكومة 87.8 مليار جنيه لدعم السلع التموينية في السنة المالية التي تبدأ أول يوليو. وقالت وزارة التموين إن مخزون مصر الإستراتيجي من زيت الطعام اكتسرت عشرة آلاف طن من زيت زهرة الشمس في أحدث عطاءاتها.

وأكد بيان حكومي أن وزير التموين والتجارة الداخلية علي المصليحي عقد اجتماعاً مع ممثلي ومصنعي وموردي زيوت الطعام من القطاع الخاص،

## المغرب يعزز إجراءات الأمان الاجتماعي لحماية القدرة الشرائية

### إقرار ضريبة تراعي نفقات التكفل العائلي وتعليم الأبناء



عزز المغرب إجراءات الأمان الاجتماعي لحماية القدرة الشرائية للمواطنين وذلك من خلال إقرار ضريبة تراعي نفقات التكفل العائلي وتعليم الأبناء بالنسبة إلى الطبقة الوسطى ورفع مداخيل المواطنين وتعزيز الدعم الحكومي للحفاظ على استقرار الأسعار.

محمد ماموني العلوي

الرباط - حددت الحكومة المغربية إجراءات لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال الرفع من مداخيل المواطنين عبر مراجعة عدد من الأجور ووضع سياسة جبائية ملائمة، والحفاظ على استقرار الأسعار.

وأكد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون خلال جلسة بمجلس النواب الإثنين، أن الأليات غير المباشرة تتعلق بوضع برامج قطاعية اجتماعية، كالمسكن الاجتماعي، وبرنامج تيسير، و مليون محفلة.

وأضاف بنشعبون أنه تم تحديد الأسعار وتسقيف هوامش الربح، لنحو 18 منتجاً كالماء والكهرباء والأدوية، مشيراً إلى أن الدولة تتدخل كذلك عبر صندوق المقاصة لضمان استقرار غاز البوتان والسكر والديقيق حيث يلك ذلك ما يقارب 15 مليار درهم، (حوالي 1.7 مليار دولار) سنوياً.

وبخصوص المواد الأساسية كالحبوب والقطاني، تتدخل الدولة عبر مراسيم تقلص الرسوم الجمركية وتعلقها كما هو الحال بالنسبة للقمح اللين والصلب والقطاني، كما تعمل الحكومة على مراقبة الأسواق ووضع تموينها عبر لجان مختلطة، حيث يتم تكثيف المراقبة للحد من المضاربات والاحتكار.

وأفاد تقرير حول أنشطة الحكومة خلال الفترة (2017-2021) بأن السلطات عملت على تنزيل سلسلة من الإجراءات للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ودعمها، والتي همت فئات واسعة من الأسر، سواء الفقيرة منها أو التي في وضعية هشاشة، أو أسر الطبقة المتوسطة. لكن رئيس مجموعة حزب الإصالة والمعاصرة بمجلس النواب رشيد العدي، كان له رأي آخر مسجلاً "تزايد البطالة بنسبة 17 في المئة وإفلاس عدد من الشركات".

وقال العدي "إن المواطن المغربي أصبح يعيش أزمة متعددة الأوجه

### فقراء الجيب أغنياء بالقناعة

بتعويضات عائلية أكثر مواكبة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، بما في ذلك نفقات تعليم الأبناء.

ولتمويل مشاريع الدعم الاجتماعي للعاملين في القطاع الموزاي، فرضت الحكومة في قانون المالية برسم 2021، ضريبة اجتماعية تضامنية على الأرباح، سعياً منها في كبح تداعيات جائحة كورونا وتوفير موارد إضافية لصندوق التماسك الاجتماعي، حيث تتوقع وزارة المالية أن تتمكن من تحصيل 5 مليارات درهم، (544 مليون دولار)، من وراء هذه المساهمة التي حددتها في سنة مالية واحدة.

وشدد إدريس الفينة أستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط في تصريح لـ "العرب"، على الحماية الاجتماعية الشاملة كإجراء مهم لإعادة توزيع الثروة، سيساعد في حماية الأسر من الانزلاق نحو الفقر والهشاشة وفي خلق المزيد من الاستقرار للأسر والأفراد في مواجهة مختلف المخاطر المرتبطة بالأمراض وفقدان الشغل وتربية الأطفال وتطبيهم والتقاعد.

وكشفت المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، أن 38 في المئة من دخل الأسر المغربية مصدرها الأجور، وهي نسبة تمثل 44 في المئة في الوسط الحضري و23 في المئة في الوسط القروي.

والاجتماعية، من أجل مغرب أفضل، يتمتع بتنمية مدمجة ومستدامة، تضع المواطن في صلب أولوياتها".

وأشارت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة إلى أن القدرة الشرائية للأسر المغربية ستبقى في مستوى جيد في ظل التوجه الإيجابي لمستويات الدخل بفضل الموسم الزراعي الجيد، واستمرار تحويلات المغتربين في الخارج.

وأبرزت معطيات مذكرة الظرفية الاقتصادية لشهر مايو الصادرة عن الوزارة أن "تقييم الوضع الاقتصادي الوطني على أساس آخر المؤشرات الظرفية المتوفرة يفيد بأن الوضع الاقتصادي يتجه نحو دينامية انتعاش مؤكدة".

ونذكرت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أن الموسم الزراعي الجيد يعزز التوقعات الإيجابية، خاصة مع إنتاج جيد جدا من الحبوب بزيادة قدرها 206 في المئة مقارنة بسنة 2020 ليصل إلى 98 مليون قنطار.

وبهدف تحسين مستويات العيش والتقليص من الفقر، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى ضرورة تعزيز القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، من خلال سن ضريبة للأسرة تكون سائحة أكثر وتأخذ بعين الاعتبار نفقات التكفل العائلي، مع تعزيزها

وبات عاجزاً عن مسابرة متطلبات الحياة والزيادات المتتالية في المعيشة والأسعار".

وسجل العدي خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب الإثنين ما اعتبره انهيار القدرة الشرائية للمواطن، مشدداً على أن الحكومة في تعاطيها مع الأزمة الاقتصادية لكورونا أظهرت فقدانها للابتكار والحلول الناجعة.



من جهته لفت سعد الدين العثماني رئيس الحكومة إلى أن "الإنجازات لا يمكن أن تحجب عنا صعوبة الوضعية الاجتماعية لبعض الفئات والشرائح من المواطنين والمواطنات، وهو ما يفرض علينا جميعاً المزيد من التعبئة والتضحية، لتحقيق التنمية الاقتصادية

## سلطنة عمان تدرس فرص استثمار القطاع الرقمي

### معرض «كومكس 2021» يهدف إلى التشجيع على اعتماد الآليات التكنولوجية الحديثة

خطوات التحول الرقمي والاستفادة من التقنيات الحديثة في مختلف المجالات التعليمية والتجارية والصحية والصناعية وغيرها، مؤكداً أن الوزارة على أتم الاستعداد لتقديم كافة أشكال الدعم الفني والتقني للمؤسسات الحكومية والخاصة بهدف تطوير منظوماتها الإلكترونية لتيسير جذباً إلى جنب مع باقي المؤسسات الأخرى نحو الرقمي بعمان وخدمة أبنائها والمقيمين على أرضها الطيبة.

وتضمن حفل الافتتاح عرضاً مرئياً للشركة المنظمة قدمه عمرو بن عبدالله باعبود (الرئيس التنفيذي للمجموعة العمانية للمعارض والتجارة الدولية) وعلى بن سعيد التكريسي عضو مجلس الإدارة، ثم من خلاله تسليم الضوء على أهداف المعرض والمؤتمروالغوائد المرجوة منها، مؤكداً أن التكنولوجيا هي المفتاح الرابط لاقتصاد السلطنة كما جاء في رؤية عمان 2040، وهي المحرك الأساسي لتطوير الصناعات والدول.

وعلى هامش افتتاح المعرض، احتفل المشاركون باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، حيث تم عرض كلمة للأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات وعرض مادة فلمية لمبادرة أفق الهيئة تنظيم الاتصالات.

الوزارة في دفع عجلة التنمية الشاملة في السلطنة. وشدد الوزير على أن الوزارة تسعى لأن يكون لها دور محوري في رؤية عمان 2040 عبر بناء اقتصاد رقمي مزدهر، من خلال تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات الوطنية ومنها: مبادرات التحول الرقمي في القطاعات الحكومية والاقتصادية، ومبادرات الذكاء الاصطناعي، وتحفيز الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وإيجاد فرص مؤلدة للدخل إلى جانب دعم الابتكار وجذب الاستثمارات التقنية من داخل السلطنة وخارجها.



وأفاد وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات العماني أن "ما تشهده دول العالم حالياً من تقني جاذبة كورونا، جعل مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة أمام تحد كبير حيث أظهرت لنا هذه الجائحة الجوانب التي يجب التركيز عليها وتطويرها". وأوضح "سُرعت جائحة كورونا من

مختلف المؤسسات المشاركة والتعرف على أهم ما توصلت إليه الشركات الرائدة في هذا القطاع المتجدد بالتقنيات والابتكارات". وأشار إلى أن "معرض كومكس 2021" يعد أكبر معرض متخصص في مجال تقنية المعلومات والاتصالات بالسلطنة ويحظى بإقبال جماهيري كبير وباهتمام واضح من مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة.

وأكد أن وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تسعى لدعم هذا المعرض وغيره من المعارض المتخصصة التي تقع ضمن مسؤوليات ونطاق عمل الوزارة؛ وذلك نظراً لأهميتها في دعم الإستراتيجيات الوطنية الرامية لتطوير مختلف القطاعات التكنولوجية والحوية في السلطنة وعلى رأسها رؤية عمان 2040.

وأشار إلى أن أهم ما يميز معرض كومكس والمؤتمراً المصاحب هو تركيزه في كل عام على جانب محدد من التخصصات الواسعة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، وفي السنوات الأخيرة تم الاتفاق مع الشركة المنظمة على ضرورة التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في التحول الرقمي وتسهيل حياة البشر. وحول توجهات

وتوقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم. ونسبت وكالة الأنباء الرسمية العمانية لوزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات سعيد بن حمود بن سعيد المعولي قوله إن "أهمية المعرض تكمن في التسويق والتعريف بالخدمات الحكومية الإلكترونية والتشجيع على التحول الرقمي في مختلف المجالات والقطاعات وفي تبادل الخبرات والتجارب بين



عمان الجميلة تحتاج مسحة رقمية

استعرضت سلطنة عمان خلال معرض الاتصالات وتقنية المعلومات "كومكس 2021" فرص استثمار الرقمنة في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية حيث سلط المعرض الضوء على الخدمات الإلكترونية التي تتوفر في البلد فضلاً عن عرض خطة للتشجيع على تبني الرقمنة في مختلف القطاعات.

المصرفي والتمويلي وقطاع التعدين والتعليم. كما يتضمن جدول فعاليات المعرض عقد حلقات عمل ومحاضرات متخصصة

بمشاركة 10 مؤسسات حكومية وحوالي 80 شركة تابعة للقطاع الخاص وبعض الشركات الدولية.

ويهدف المعرض - في نسخته الافتراضية - إلى تسليط الضوء على الاتجاهات الرئيسية والتحديات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى التعريف بالمبادرات والخدمات الإلكترونية الحكومية في السلطنة.

ويشتمل المعرض في هذا العام على 4 فعاليات وهي المعرض، وحفل التميز في جوائز التكنولوجيا، كما سيتم على هامش المعرض تنظيم مؤتمر مصاحب لمدة 6 أيام، ويضم 16 جلسة نقاشية، ويتركز على أهم القطاعات التي تأثرت بالشورة الرقمية مثل القطاع الصحي والسياحي والقطاع